



الرابط الدائم
https://www.gewerkschaft.berlin/ar/%D9%85%D8%AF%D9%88%D9%86%D8%A9/%D8%AD%D8%B8%D8%B1-
%D8%B9%D9%82%D9%88%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%88%D9%84%D8%A9-
%D9%81%D9%8A-%D8%B5%D9%86%D8%A7%D8%B9%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%AD%D9%88%D9%85/
sp4xg38e

تاريخ إنشاء ملف PDF
2026 أكتوبر 13, 07:34 CEST

من عقد المساواة إلى التوظيف الثابت: ما الذي تغير في صناعة اللحم

الإصدار 1.0 · Gewerkschaft Underdog 10 أكتوبر 2026

منذ عام 2021 تُحظر عقود المساواة في المجال الأساسي لصناعة اللحم. ما الذي حققه الحظر، وما رأي المحكمة الدستورية، وما الذي يبقى دون حل.

حتى نهاية عام 2020 كان كثير من الناس يعملون في المسالخ الألمانية دون أن يكونوا موظفين فيها أصلًا. كانوا يقطعون اللحم لصالح مؤسسة، لكنهم كانوا مرتبطين بعقد مع مؤسسة أخرى، وغالبًا مع مقاول من الباطن كلف بدوره مقاولًا آخر. ومنذ 1 يناير 2021 أصبح ذلك محظورًا في المجال الأساسي لهذا القطاع. يصف هذا المقال كيف حدث ذلك، وما الذي حققه الحظر، وما الذي لم يحله.

الوضع الأولي

نموذج عمل قائم على السلاسل

ترسخ في صناعة اللحم على مدى سنوات نموذج يفكك العمل إلى سلاسل من العقود. فكانت مؤسسة الذبح تُسند الذبح أو التقطيع بموجب عقد مساواة إلى مؤسسة أخرى. وكانت هذه المؤسسة تشغل العمال أو تحيل العقد إلى غيرها. وكان جزء كبير من هؤلاء العاملين قادمًا من أوروبا الشرقية، ولا سيما من رومانيا وبلغاريا وبولندا.

وكان لهذا النموذج مزايا بالنسبة إلى مؤسسات الذبح. فلم تكن تتحمل من الناحية القانونية مسؤولية صاحب العمل عن الأشخاص العاملين على خطوط إنتاجها. من يعمل وكم من الوقت، ومن يتقاضى أجرًا وبأي قدر، وأين يسكن الناس: كان ذلك من الناحية الشكلية من شأن آخرين. وكان من شبه المستحيل على سلطات الرقابة تحديد المسؤولين.

العواقب على العاملين

العواقب مؤثقة في مواضع كثيرة، من قبل مراكز استشارية مثل مشروع Faire Mobilität (التنقل العادل) التابع لاتحاد النقابات الألماني، ومن قبل سلطات السلامة المهنية وهيئات التأمين ضد حوادث العمل. فقد تعلّق الأمر بأيام عمل تتجاوز الحدود القانونية بكثير، وباقتطاعات من الأجر مقابل الأدوات أو ملابس الوقاية أو الإيجار، وبمسكن مكتظة يُقتطع إيجارها مباشرة من الأجر. وكانت نسبة الحوادث في هذا القطاع أعلى من المتوسط.

info@gdog.pro
www.gewerkschaft.berlin

سجل الجمعيات B 42624 VR
محكمة شارلوتنبورغ الابتدائية

Gewerkschaft Underdog e.V.
العنوان البريدي: 16a Ehrenbergstraße,
Scanbox #12300, 10245 Berlin

شروط الاستخدام:
gewerkschaft.berlin/ar/الاستخدام

سياسة الخصوصية:
gewerkschaft.berlin/ar/الخصوصية

© 2024–2026 Gewerkschaft Underdog,
برلين, CC BY-ND 4.0

ترجمة آلية. المعتمد، إن كان ثمة نص معتمد، هو النص الألماني وحده.

المناسبة عام 2020

كانت هذه الأوضاع معروفة منذ سنوات. لكنها أصبحت ظاهرة للعيان أمام الرأي العام في ربيع عام 2020 وصيفه. فقد حدثت في عدة منشآت ذبح موجات تفشٍ كبيرة لفيروس كورونا. وفي يونيو 2020 جاءت نتائج فحوص أكثر من 1400 عامل وعاملة في منشأة كبيرة في ريدا-فيدنبروك إيجابية. وتوقف الإنتاج، وفُرضت من جديد قيود على الحياة العامة في دائرة غوترسلوه. ولم يكن الازدحام على خطوط الإنتاج وفي المساكن أمرًا جانبيًا في ذلك، بل كان جزءًا من المشكلة.

Arbeitsschutzkontrollgesetz

ما الذي ينظمه

ردّ البوندستاغ في ديسمبر 2020 بإقرار Arbeitsschutzkontrollgesetz (قانون الرقابة على السلامة المهنية). وقد عدّل هذا القانون بالدرجة الأولى Gesetz zur Sicherung von Arbeitnehmerrechten in der Fleischwirtschaft (قانون ضمان حقوق العاملين في قطاع اللحوم). ومنذ 1 يناير 2021 لا يجوز لمؤسسة في المجال الأساسي لقطاع اللحوم، أي في الذبح والتقطيع وتصنيع اللحوم، أن تشغل العمال إلا في إطار علاقات عمل خاصة بها. فعقود المساواة محظورة هناك. والعمل المؤقت عبر شركات الإعارة محظور منذ 1 أبريل 2021، مع استثناء مؤقت قائم على اتفاقية جماعية انتهى في أبريل 2024. وتُستثنى من ذلك المنشآت الحرفية الصغيرة التي يصل عدد العاملين فيها إلى 49.

وأضيفت إلى ذلك التزامات أخرى: يجب تسجيل وقت العمل إلكترونيًا وبطريقة محصنة ضد التلاعب. ورفعت الغرامات المفروضة على مخالقات Arbeitszeitgesetz (قانون وقت العمل). وفيما يخص السلامة المهنية بوجه عام، يسري منذ عام 2026 أن على الولايات أن تفتش سنويًا ما لا يقل عن خمسة في المئة من المنشآت. أما المساكن الجماعية التي يوقرها أصحاب العمل أو يتوسطون في توفيرها، فتسري عليها بموجب Arbeitsstättenverordnung (لائحة أماكن العمل) متطلبات دنيا والتزام بالتوثيق.

الدعوى ضد الحظر

طعنت مؤسسة من مؤسسات القطاع في الحظر أمام المحكمة الدستورية الاتحادية. وقد رفضت الدائرة الأولى الشكوى الدستورية بقرار صادر في 27 يناير 2026، نُشر في 15 أبريل 2026. ورأت أن الحظر وإن كان يمس حرية المؤسسات في ممارسة المهنة، فإن في مقابل ذلك مصالح رفيعة المرتبة تتعلق بالسلامة المهنية وحماية الصحة. واستندت الدائرة في ذلك إلى مخالقات جسيمة موثقة لقانون وقت العمل وللسلامة المهنية، وإلى معدل الحوادث المرتفع فوق المتوسط، كما أثبتته مسوح سلطات السلامة المهنية وهيئة التأمين ضد حوادث العمل ومشروع Faire Mobilität.

ما الذي تغيّر

التوظيف الثابت بدلًا من السلسلة

حقق الحظر ما كان مقصودًا منه. فبحسب دراسة أجراها معهد العلوم الاقتصادية والاجتماعية التابع لمؤسسة هانس بوكلر، استوعبت مؤسسات اللحوم معظم العاملين الذين كانوا مشغّلين سابقًا لدى مقاولين من الباطن. وارتفع عدد العاملين الخاضعين لإلزامية التأمين الاجتماعي في القطاع عام 2021 بنسبة 18 في المئة ليبلغ 151500. وفي المؤسسات الكبيرة وحدها جرى توظيف آلاف الأشخاص مباشرة في كل منها.

ومع التوظيف الثابت اتضحت المسؤوليات. فقد أصبح هناك من جديد صاحب عمل يمكن للعاملين ولمجالس العاملين والسلطات التوجه إليه. وبحسب نتائج المعهد، قلّص التسجيل الإلكتروني لوقت العمل الساعات الإضافية والعمل الإضافي غير المدفوع تقليصًا ملحوظًا. وارتفع عدد عمليات التفتيش من 340 عام 2019 إلى 683 عام 2021. كما تحسّنت ظروف السكن تحسّنًا ملحوظًا بحسب هذه النتائج.

أولى البنى التعاقدية الجماعية

بعد سنوات دون اتفاقية جماعية قطاعية، اتفقت نقابة الأغذية والمشروبات والمطاعم في مايو 2021 على اتفاقية جماعية للحد الأدنى للأجور في قطاع اللحوم. وأُعلن سريانها العام، وارتفع الأجر فيها على مراحل حتى بلغ 12.30 يورو اعتبارًا من ديسمبر 2023. ومع بداية عام 2024 تجاوز الحد الأدنى القانوني للأجور البالغ 12.41 يورو، ففقد الحد الأدنى القطاعي للأجور أهميته.

ما الذي يبقى دون حل

أجور منخفضة رغم العمل الشاق

لذلك تخلص دراسة معهد العلوم الاقتصادية والاجتماعية إلى حصيلة متباينة. وجاء في استنتاجها: «رغم متطلبات العمل الشاقة للغاية، لا تكاد الأجور وظروف العمل لدى كثير من العاملين في صناعة اللحوم تتجاوز المعايير الدنيا القانونية». وفي عام 2022 كان 46.5 في المئة من العاملين بدوام كامل في هذا القطاع يعملون بأجر منخفض، وبلغت النسبة 55.1 في المئة لدى العاملين الذين لا يحملون الجنسية الألمانية. وبدلاً من اتفاقية جماعية قطاعية شاملة، توجد نحو 50 اتفاقية جماعية منفردة خاصة بالمنشآت.

درس يتجاوز صناعة اللحوم

يُظهر هذا المثال أمرين. أولاً: يمكن للقانون أن يُنهي نموذج عمل يقوم على مسؤولية ضبابية. فمُنذ أن أصبح في المسالخ من جديد صاحب عمل، بات من الممكن المطالبة بالحقوق والرقابة على المخالفات. ثانياً: يضمن القانون المعايير الدنيا، لكنه لا يضمن أجوراً جيدة. فهذه لا تنشأ إلا من خلال الاتفاقيات الجماعية، والاتفاقيات الجماعية تنشأ حيث يكون العاملون منظمين.

أما الأسئلة التي أجاب عنها القانون بالنسبة إلى صناعة اللحوم، فلا تزال مطروحة في قطاعات أخرى: في كل مكان يُسند فيه العمل عبر سلاسل من المقاولين من الباطن ولا يريد أحد في النهاية أن يكون مسؤولاً.

ماذا يعني ذلك بالنسبة إليكم

إذا كنتم تعملون في قطاع اللحوم

إذا كنتم تعملون في منشأة في الذبح أو التقطيع أو تصنيع اللحوم، فيجب أن يكون صاحب عملكم هو المنشأة نفسها، لا مقاولاً من الباطن. ويجب تسجيل وقت عملكم إلكترونياً وبطريقة محصنة ضد التلاعب. ولا يجوز الاقتطاع من الأجر مقابل الإيجار أو الأدوات أو ملابس الوقاية كيفما اتفق. دُونوا ساعات عملكم بأنفسكم إضافة إلى ذلك، واحتفظوا بكشوف الأجور وعقود الإيجار.

إذا كنتم تعملون في قطاع آخر عبر مقاولين من الباطن

خارج صناعة اللحوم أيضاً تسري القاعدة التالية: في كثير من الحالات تتحمل المسؤولية عن الحد الأدنى للأجور أيضاً المؤسسة التي أحالت العمل إلى مقاول من الباطن. اجمعوا ما تعرفونه عن عملكم: لصالح من تعملون، وأين، ومتى.

الخلاصة

في صناعة اللحوم كان العمل يُسند على مدى سنوات عبر سلاسل من عقود المساواة، وغالبًا إلى عاملين من أوروبا الشرقية، مع ساعات عمل طويلة واقتطاعات من الأجور ومساكن سيئة. وبعد موجات تفشي كورونا الكبيرة عام 2020، حظر Arbeitsschutzkontrollgesetz اعتبارًا من عام 2021 عقود المساواة والعمل المؤقت عبر شركات الإعارة في

المجال الأساسي للقطاع، وفرض التسجيل الإلكتروني لوقت العمل. وأكدت المحكمة الدستورية الاتحادية الحظر عام 2026. وجرى توظيف معظم العاملين مباشرة، وتحسّنت عمليات التفتيش وظروف السكن. لكن الأجور لا تزال في كثير من الأحيان ضمن نطاق الأجور المنخفضة، ولا توجد اتفاقية جماعية قطاعية شاملة.

يُستشهد به كالتالي

من عقد المقابلة إلى التوظيف الثابت: ما الذي تغيّر في صناعة اللحوم, //:Gewerkschaft Underdog, Fassung 1.0, 10.10.2026, [#### الترخيص](https://www.gewerkschaft.berlin/ar/%D9%85%D8%AF%D9%88%D9%86%D8%A9/%D8%AD%D8%B8%D8%B1-%D8%B9%D9%82%D9%88%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%88%D9%84%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%B5%D9%86%D8%A7%D8%B9%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%AD%D9%88%D9%85/sp4xg38e, abgerufen am 13.10.2026.</p></div><div data-bbox=)

CC BY-ND 4.0 — Namensnennung, keine Bearbeitung